رؤية لمستقبل العلاقات اليابانية السودانية

كلمة لسعادة السفير الياباني تاكاشي هاتوري

يصادف يوم 31 يوليو 2021 الذكرى السنوية الأولى لبدء مهامي كسفير لليابان لدى جمهورية السودان. أود، أولا وقبل كل شيء، أن أعرب عن إمتناني العميق لحكومة وشعب السودان، وكذلك لشركائنا الدوليين، على الترحيب بي وعلى التعاون مع اليابان.

مع إستمرار جائحة كوفيد 19 في التأثير على العالم، كان العام الماضي عاماً محزناً للغاية، حصدت الجائحة خلاله أرواحاً لا حصر لها في جميع أنحاء العالم. لكن، وعلى الرغم من هذه الحقيقة، فقد شهدت ثبات روح الصمود والإرادة القوية للأمة السودانية من أجل تحقيق السلام والإستقرار، والإنتقال الديمقراطي، والإنتعاش الإقتصادي، وكلها أمور ضرورية لتحسين حياة الشعب السوداني.

في هذا الصدد، لعبت حكومة اليابان دوراً يظل، رغم تواضعه، هادفا في دعم السودان. لذا، اسمحوا لي أن أكمل من حيث توقفت في مقالتي السابقة، والتي تعهدت فيها بأن تكون اليابان داعماً تنموياً وإنسانياً موثوقاً به بالنسبة للسودان، وشريكا اقتصاديا له. في هذا اللقاء، أود أن أشارككم تفاصيل كيفية إيفاء اليابان بوعودها حتى الآن.

كداعم تنموي وإنساني للسودان، ساهمت اليابان في البلاد عبر الأنشطة الدولية والثنائية. على المستوى الدولي، في الثاني من يونيو، شاركت اليابان في استضافة قمة قاني كوفاكس، وهو مؤتمر القمة المعني بآلية الإلتزام المسبق للسوق باللقاحات، وكان الغرض من هذه القمة جمع تمويل إضافي لتأمين اللقاحات اللازمة للبلدان النامية بحلول نهاية عام 2021 من خلال مخطط مرفق كوفاكس. يهدف مرفق كوفاكس لضمان الوصول العادل للجميع إلى اللقاحات آمنة وفعالة ومضمونة الجودة ضمن إطار مبدأ أننا لن نهمل صحة أي شخص ونخلقه ورادعاً على مفهوم الأمن البشري، من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في التغلب على جائحة كوفيد 19.

السودان هو واحد من 92 متلق لبرنامج تسهيلات كوفاكس، وقد تلقى السودان، في الواقع، جرعاته الأولى من لقاح أكسفورد-أسترازينيكا في أوائل مارس. تخطط اليابان للمساهمة بمبلغ إضافي قدره 800 مليون دولار أمريكي، وتوفير ما يقرب من 30 مليون جرعة من اللقاحات المصنعة في اليابان، للمستفيدين في الوقت المناسب عندما تسمح الظروف بذلك. ستواصل اليابان تقديم المساعدة للتصدي للوباء ضمن هذا الإطار الدولي، على أساس مبدأ الإنصاف. وبزيادة التركيز على السودان تحديداً، قدمت اليابان الدعم التنموي والإنساني للسودان في مختلف المجالات من خلال القنوات الدولية والثنائية، بدءً من مجال الصحة العامة والنظافة. على سبيل المثال، ساهمت اليابان بما يقرب من مليون دولار أمريكي لتوفير الخدمات الصحية الحيوية للأطفال والنساء المتأثرين بالنزاع، في سياق مقاومة كوفيد 19، من خلال منظمة الأمم المتحدة لرعاية الأمومة والطفولة اليونيسف، كما ساهمت بحوالي 2 مليون دولار أمريكي في بناء قدرة المجتمع على الصمود من خلال تحسين الوصول إلى المياه عبر مشاريع منظمة العمل الدولية. بالإضافة إلى ذلك، وعلى صعيد العلاقات الثنائية المباشرة مع السودان، زودت اليابان السودان بسيارات إسعاف ومركبات لتوصيل اللقاحات، فضلا عن تقديمها الدعم لمعالجة المياه وإدارة النفايات في البلاد. تعكس هذه المشاريع تركيزنا على التغطية الصحية الشاملة والأمن البشري. علاوة على ذلك ، قدمت اليابان مساعدات للسودان في مجالات أخرى، وتشمل المشاريع الأخيرة تقديم منحة بقيمة 2.72 مليون دولار أمريكي للمساعدة الغذائية، وإنشاء مركز تدريب مهني لمرضى الورم النظري الليستوما.

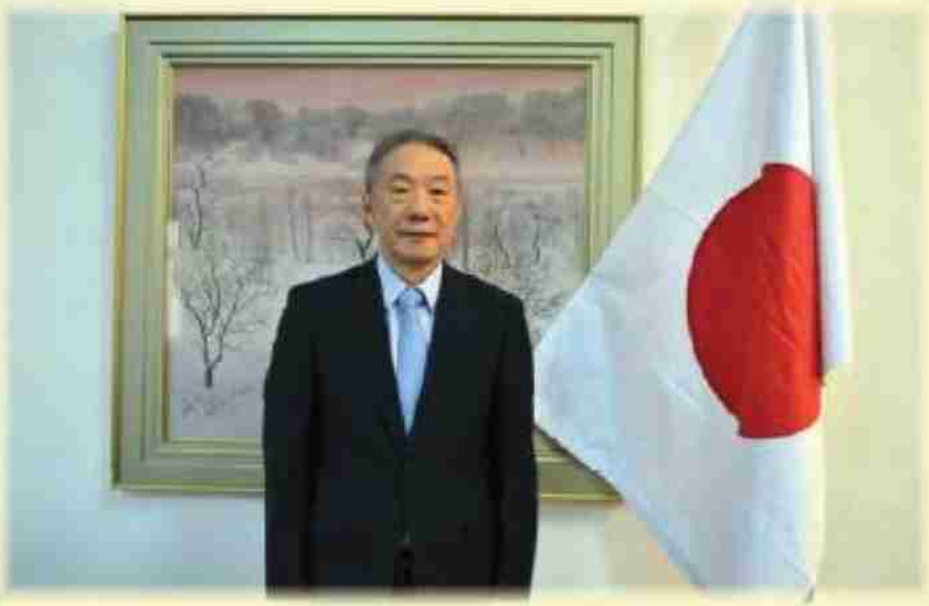

على صعيد آخر، وبما أن التقدم الاقتصادي في السودان يعد ركيزة أساسية في بناء مستقبل البلاد، فأنا على يقين من أن اليابان يمكن أن تلعب دوراً فاعلاً وبناءً كشريك تجاري وإستثماري للسودان. فأنا قبل أن أتولى منصبي الحالي كسفير، كرست مجمل حياتي المهنية لربط الأعمال التجارية اليابانية وتلك الأفريقية من خلال نشاطاتي في القطاع الخاص. لذا يشرفني أن أقود الجهود المبذولة لتعزيز علاقات أقوى وأوثق بين مجتمع الأعمال والإقتصاديات اليابانى وذلك السوداني نيابة عن اليابان.

إحدى النتائج التي أود تحقيقها في المجال الإقتصادي هي إقامة علاقة ثنائية متعددة الأوجه من خلال تشجيع التبادل والتعاون ضمن وعبر مكونات الحكومة - الصناعة - الأوساط الأكاديمية في البلدين. كنقطة إنطلاق، أعتقد أن تعزيز التواصل بين مجتمعات الأعمال اليابانية والسودانية هو أمر ذو أهمية قصوى. بالنظر إلى أن كلا من الشركات اليابانية والسودانية غير محكومة بساوك البحث قصير النظر عن الربح، ولكنها بدلاً عن ذلك تمهر في التفكير على المدى الطويل، فإني أعتقد أنه سيكون هناك تجاذب كبير بين مجتمعي الأعمال في البلدين لإقامة شراكة قوية.

من أجل تحقيق هذا الهدف، قمت برسم خارطة طريق تتكون من أربع خطوات. الخطوة الأولى هي الترحيب بوفد أعمال سوداني في اليابان. ستكون هذه الزيارة بمثابة فرصة، ليس فقط للشركات في كلا البلدين للتفاعل مع بعضها البعض وبناء علاقات مباشرة، ولكن أيضاً لإستئناف التبادلات السياسية رفيعة المستوى بين اليابان والسودان. تتمثل الخطوة الثانية في استقبال وفد تجاري ياباني مشترك بين القطاعين العام والخاص في السودان، وسيكون هذا الوفد هو الأول من نوعه منذ العام 2011. ستكون هذه الزيارة فرصة مثالية للشركات اليابانية للوقوف بصورة مباشرة على الإمكانات الإقتصادية التي يمتلكها السودان.

أما الخطوة الثالثة، فهي عقد مؤتمر الإستثمار الياباني السوداني في طوكيو. من شأن هذا المؤتمر أن يوفر فرصة للشركات السودانية لعرض نفسها والوصول إلى جمهور أوسع من أجل تعزيز وعرض الإمكانات الإقتصادية الهائلة للسودان.

ثم أخيراً، تتمثل الخطوة الرابعة في إبرام العديد من مذكرات التفاهم حول الشراكات بين الشركات السودانية واليابانية على هامش مؤتمر طوكيو الدولي الثامن للتنمية الأفريقية (تيكاد 8)، والمقرر عقده العام المقبل في تونس. ستسمح هذه الفرصة لليابان وللسودان لإظهار علاقاتهما الإقتصادية الوثيقة وإلقاء الضوء على فرص الأعمال والإستثمار في السودان.

لا تبدو هذه الخطوات جيدة على الورق فقط، فقد بدأت بالفعل، على أرض الواقع، في ترجمة الأقوال إلى أفعال. في مايو، قمت بتدشين لجنة التعاون التجاري الياباني - السوداني بالتعاون مع الحكومة السودانية. يتكون الغرض من تكوين هذه اللجنة من شقين، فهي لن تعمل كمنصة لتبادل المعلومات ومعالجة القضايا لتحسين بيئة الأعمال في السودان فقط، ولكن أيضاً كمنصة لجمع ومطابقة الشركات من اليابان والسودان مع بعضها البعض لخلق فرص الأعمال المشتركة المستقبلية. لا زالت هذه اللجنة في مراحلها الأولى، لكنني أتطلع إلى مواصلة تطوير هذه المنصة لتكون بمثابة مرسار للعلاقات التجارية بين اليابان والسودان.

في الختام أقول ثانيةً أن الشقة التي لحقت بالبشرية في العام الماضي أبرزت أهمية التعاون الدولي. ستواصل اليابان وقوفها إلى جانب الشعب السوداني كداعم وشريك للتغلب على التحديات. رغم هذه الشاق، فأنا أعتقد أن العام الماضي كان مثمراً في جانب العلاقات اليابانية السودانية، وأن أدخر جهدا للإرتقاء بالعلاقات الثنائية بين البلدين والوصول بها إلى مستويات أعلى في السنوات القادمة.